

زواج المرأة الجزائرية بالأجنبي غير المسلم دراسة ميدانية بمنطقة سيدي بلعباس

Marriage of Algerian women a non-Muslim foreigner,
a field study in the Sidi Bel Abbès region

د. مالك شليح توفيق¹ ، د. مريوة حفيظة²

¹ جامعة وهران 2 محمد بن أحمد، (الجزائر)، tewfik_chelih@hotmail.fr

² جامعة وهران 2 محمد بن أحمد، (الجزائر)، hafedamerioua@hotmail.fr

تاريخ النشر: 2021/06/30

تاريخ القبول: 2021/05/31

تاريخ الاستلام: 2021/04/29

ملخص

عرف المجتمع الجزائري كباقي المجتمعات تغيرات في مختلف المجالات نتيجة لحركتيه وديناميكيته، هذا التغير الذي أثر على نمط الحياة الأسرية في القيم والعادات، ولقد أثر الغرب في عقليات و أفكار المجتمع الإسلامي ومعتقداتهم، ولغتهم ونظم الحياة نتيجة لعدة أسباب منها: التطور التكنولوجي، والتقليد الأعلى للغرب دون مراعاة العرف أو الدين، مما أدى إلى ظهور ظاهرة اجتماعية جديدة في المجتمع الجزائري ألا وهي ظاهرة زواج المرأة الجزائرية بالأجنبي غير المسلم، التي اتسعت مع قدوم الشركات الأجنبية ومجيء سياسة الانفتاح، وغزو الثقافة الغربية، هذا ما أحدث تأثيرات عديدة على أسلوب الاختيار للزواج من بينها الاجتماعية والاقتصادية كالظروف المعيشية الصعبة، ارتفاع نسبة العنوسة، أزمة السكن والفقر، لهذا اضطرت الفتاة المسلمة إلى اللجوء لمثل هذا النوع من الزواج لتضع حداً للمشاكل مبتعدة عن دينها وقيمها الأخلاقية.

كلمات مفتاحية: الثقافة، الأسرة، الزواج، العادات والتقاليد، التغير الثقافي.

Abstract

Algerian society, like other world societies, has experienced changes in various fields as a result of its movements and dynamics, these changes affected the family lifestyle in values and customs, and its form from its nuclear extend. The West has influenced the mentalities, ideas and beliefs of our Muslim society and also its language and its system of life due to several reasons like technological development, and blind imitation of the West without taking into account customs or religion, that led to the emergence of a new social phenomenon that spread in Algerian society in a striking way, which is "mixed marriage" (a Muslim woman marries a non-Muslim man), which expanded with the arrival of foreign companies and the advent of the policy of openness, and the invasion of Western culture made many changes in the marriage method of choice, and this is due to several social and economic reasons including difficult living conditions, the high rate of spinsterhood, the housing crisis and poverty, for all these circumstances the Muslim girl was forced to resort to this type of marriage to put an end to problems away from her religion and moral values.

Key words: culture, family, marriage, customs and traditions, cultural change

*المؤلف المرسل.

مقدمة

يقوم البناء الاجتماعي على عدد من النظم الاجتماعية المترابطة والمتناسقة تمثل الأسرة واحد من أهم هذه النظم وأولها، وتعد النواة الأولى في بناء المجتمع لما تقدمه من وظائف التنشئة والآلية الأولى في عملية تنظيم الحياة الجماعية، وعلى هذا فإن الأسرة هي أساس وجود المجتمع الإنساني، وتعد البناء الأساسي والجوهري لها وتقوم على مبدأ الزواج باعتباره الإطار الاجتماعي والشرعي والقانوني الذي سطره المجتمع.

يمثل الزواج في مجتمعنا الجزائري موضوعاً هاماً و يحتاج إلى دراسة تحليلية تحدد لنا المعنى العريض للمؤسسات الاجتماعية حيث أصبح مركز اهتمامات على المستويين: النظري والتطبيقي باعتباره أكثر مواضيع الأحوال الشخصية التي تثير النزاع والخلاف بين الدول نظراً لاختلافه من بلد واختلاف شروطه وانعقاده وآثاره. ويعد الزواج ظاهرة اجتماعية مستمرة عبر العصور خلال جميع الأزمنة، وهو أرقى آلية ضبطية لبناء الأسرة التي تضمن بقاء النوع الإنساني، أدت التحولات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وحتى السياسية إلى إحداث تغيرات هامة في نظام الزواج من حيث (السن، أسلوب الزواج، السكن...). الأمر الذي أدى إلى انتشار ظاهرة زواج المرأة الجزائرية بالأجنبي غير المسلم في عدد من المجتمعات الإسلامية الحديثة على إثر تفتحها على الحضارات الأخرى بحكم الاستعمار، والتعليم، والهجرة، وسائل الإعلام، والسياحة وتقلص المسافات بين الشعوب وأخذت منعرجاً خطيراً في المجتمع العربي إذ تعتبر ظاهرة زواج المسلمات من غير المسلم من بين الظواهر الاجتماعية التي أصبحت تهدد الكثير من المجتمعات الإسلامية. ومن خلال كل هذا حصرنا بحثنا السوسيولوجي في السؤال التالي:

إلى أي مدى يمكن تأثير ظاهرة زواج المرأة الجزائرية بالأجنبي غير المسلم على الواقع الاجتماعي بين العادات و التقاليد من ناحية و تعاليم ديننا من ناحية أخرى؟

ولتفكيك محور هذا الإشكال قمنا بطرح جملة من التساؤلات من بينها :

- ما حكم الشرع في زواج الفتيات المسلمات من غير المسلمين وانعكاساته على المجتمع؟
- كيف ينظر المجتمع العربي الإسلامي تحديدا لهذه المسألة؟

فرضيات البحث وضعت على النحو التالي:

الفرضية الأولى / انتشار ظاهرة زواج المرأة في مجتمعنا الجزائري بالأجنبي غير المسلم مرتبط بعوامل وأسباب ثقافية واقتصادية واجتماعية، حيث نجد أن تزايد التعقيدات في شتى الميادين أثر بشكل كبير على نظام الأسرة وأدى إلى تغييرها من نمط الأسرة الممتدة إلى نمط الأسرة النووية، فهذا التحول أدى إلى تغيير الاتجاهات حول الزواج وشروط الاختيار، وبالتالي أصبحت المرأة المسلمة لا تبالي بدينها وتقاليدها وعاداتها وأخلاقها بل تحكمها مصالح وتطلعات.

الفرضية الثانية/ يعتبر الزواج نظاما يشمل مجموعة متناسقة من العادات والتقاليد والقيم الدينية باعتبارها الموجهة لسلوكات الأفراد وتصرفاتهم في المجتمع، فلا بد للمرأة التقيد بالرباط المقدس ألا وهو الدين، وإتباع الشروط القائمة عليها، فلا يصح الزواج إذا كان هناك خلل أو نقص في الأركان.

1. تحديد المفاهيم

1.1. الأسرة

هناك إختلاف في تحديد مفهوم الأسرة وهذا وفقاً لمعايير نسبية، من بينها الرابطة القانونية الشرعية الاجتماعية، الرابطة البيولوجية، الرابطة الوظيفية والعضوية، ونظراً لتعدد المفاهيم وتنوعها سوف نعطي بعض التعاريف للأسرة من الناحية السوسيولوجية والتربوية، "الأسرة هي الرابطة الاجتماعية الأولى في حياة الإنسان التي ينشأ فيها.

- تعد جماعة من الأشخاص إتحدا برباط الزواج أو الدم أو التبني، ويتكون منهم بيت واحد، فيتفاعلون ويتصل بعضهم ببعض في قيامهم بأدوارهم الاجتماعية الخاصة بكل منهم كزوجة وزوجة، وأم وأب وابن وابنة، وأخ وأخت، ويكونون تحت ظل ثقافة مشتركة يحافظون عليها، أما تربوياً "المؤسسة التربوية الأولى التي يتلقى فيها الفرد التنشئة الاجتماعية التي تحوله من كائن بيولوجي إلى كائن اجتماعي ثقافي.

- فيها تتحدد شخصيته وهويته التي تبقى معه طوال حياته، والتي يتلقاها في مرحلته الأولى أو المبكرة من وجوده، وفي مرحلة ثانية من حياته، فإنه يجد في الأسرة الحماية والرعاية والتأهيل، وفي مرحلة ثالثة من حياته تساعده على الاندماج في المجتمع الأكبر (بومخلوف محمد، 2008، ص19).

إن مؤسسة الأسرة لا تتم ولا تتشكل إلا عن طريق مؤسسة أخرى وهي الزواج، ذلك العقد الرسمي والقانوني والشرعي الذي يتم خلاله بناء أسرة لها طابع إجتماعي يحددها داخل الهيكل الإجتماعي، فالزواج هو الوسيلة الإجتماعية التي تكسب الأسرة طابعها الإنساني، فالنظام الأسري يمكننا من قراءة أي مجتمع بإعتبارها منبع قيمه وتقاليده، فمن خلاله تنتقل هذه القيم والعادات من جيل إلى آخر.

2.1. الزواج المختلط

الإختلاط في المجتمع المتعدد ولقاء الناس من مختلف الجنسيات والديانات يؤدي إلى ما يسمى بالزواج المختلط وبالتالي هو الزواج الذي يختلف فيه الزوجان في الديانة والمذهب والجنسية.

3.1. التغير الثقافي

هو عبارة عن التحول الذي يتناول كل التغيرات التي تحدث في أي فرع من فروع الثقافة، كما يشمل صور وقوانين التغير الاجتماعي نفسه، يتميز بأنه عملية تحويل شامل قد تتناول طبيعة الثقافة نفسها، فهو تغير نوعي أساسا، والتغير ينجم عن الإتصال الخارجي مع الثقافات الأخرى ويشمل التغيرات التي تحدث في ثقافة المجتمع (أستيتية، 2008، ص.75).

4.1. الثقافة

مجموع النظم الإجتماعية والمظاهر الفنية، والدينية والفكرية التي تتميز وتُحدد بها مجموعة أو مجتمع بالنسبة للآخر (محمد عبد الرحمن، 2008، ص.170).

وتعتبر الثقافة عنصراً أساسياً ومن الخصائص العامة التي تقوم عليها المجتمعات، فهي تندرج تحت مجموعة من القيم والعقائد، والأخلاق والأعراف، والقانون. وهي أيضا مجموعة متداخلة من

أساليب التفكير، والمشاعر، والأفعال، التي تتشكل بدرجة معينة ، والتي تكتسب بواسطة التعلم والمشاركة من جانب مجموعة من الأفراد ، وذلك من أجل وحدة هذه الجماعة وإرتباطها بصورة جماعية و مميزة" (محمد عبد الرحمن، 2008، ص169).

5.1. القيم والعادات

القيم هي عبارة عن معاني ومفاهيم أساسية يستعملها الفرد في مختلف المجالات ، لها أهمية في نسق العلاقات بين أفراد المجتمع وتتغير من منطقة الى أخرى نظرا للاختلافات الثقافية.

أما العادات ظاهرة اجتماعية تمثل أسلوبًا اجتماعيًا بمعنى أنها لا يُمكن أن تتكون وتمارس إلا بالحياة في المجتمع والتفاعل مع أفراد وجماعته ومن أمثلة العادات الاجتماعية الخطبة، الزواج ...، وتشتمل العادات الاجتماعية أقسام كثيرة إذ تتضمن كل ما تواضع عليه الناس من عادات اتفاقية وعرف ومحرمات وسنن وتقليد وآداب وطقوس وممارسات.

2. منهج البحث وتقنيته

لقد اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي الذي يعتبر الأداة التي تمكننا من كشف العلاقة الموجودة بين الكل المركب (ربيع محمود، 1978، ص.32)، وذلك لملائمته لطبيعة الموضوع و يعد هذا النوع من المناهج البحثية ذو أهمية خاصة في مجال الدراسات السوسيولوجية لا سيما أنه يستخدم للكشف عن آراء الناس واتجاهاتهم إزاء موقف معين، فالمنهج الوصفي ليس مُجرّد حصر شامل لما وقائم بالفعل فحسب، بل انه عملية تحليلية لتوضيح الطبيعة الحقيقية للظاهرة المراد دراستها عن طريق تحليلها والوقوف على الظروف المحيطة بها أو الأسباب الدافعة إلى إنتشارها (عبد الرحمن المعايطة، 2007، ص.37). فظاهرة زواج المسلمات بغير المسلم ومدى تأثيرها على الواقع أكثر ملائمة لهذا المنهج لأنه يصف الظواهر وصفاً موضوعياً من خلال البيانات التي يتحصل باستخدام أدوات وتقنيات البحث العلمي، كما يقوم أيضا على دراسة وتحليل وتفسير الظاهرة من خلال تجريد خصائصها وأبعادها.

وقد اعتمدنا في دراستنا على تقنية المقابلة للتعمق أكثر في الموضوع خلال عقد مجموعات من اللقاءات وجها لوجه مع المستجوبين لإدراك الواقع من خلال لغتهم الخاصة والتقنية.

3. تحديد عينة البحث

تم اختيار عينة البحث بصفة مقصودة على أساس انتمائها إلى مجتمع البحث التي تضم 07
مبحوثات يختلفون من حيث السن والعمل والمكانة الاجتماعية، وقد اقتصر بحثنا على النساء
البالغات من العمر 28 سنة إلى 40 سنة وهذا ما سنشير إليه في جدول الخصائص السوسيوغرافية
للمبحوثات. (أنظر الملحق).

4. الزواج

1.4. الزواج من الناحية الشرعية

أعطت الشريعة الإسلامية أهمية كبيرة للزواج واعتبر الطريق الحسنة لتصريف العلاقة
الجنسية وإباحتها، فالزواج ظاهرة اجتماعية مقدسة أكدت الشريعة السماوية كأساس شرعي للحياة
الإنسانية وهو قائم منذ الأزل تمارسه مختلف المجتمعات على تباين عاداتها وتقاليدها وطبقاتها من
أجل تكوين جيل جديد والزواج كما تقول إحدى المبحوثات من الناحية الشرعية "رباط مقدس وكل
من الزوجين عليه تحمل مسؤوليته وواجباته نحو هذه العلاقة" (مقتطف من مقابلة، 2020).
ومجتمعنا الجزائري كغيره من المجتمعات يمتاز بعادات وتقاليده متنوعة تختلف من منطقة إلى أخرى.

لقد أضفى الإسلام على الزواج أهمية ودعى إليه واعتبره معادلاً لشطر الدين، ونصف الإيمان
وجاء في الحديث "إذا تزوج العبد فقد استكمل نصف الدين فليتق الله في النصف الثاني"، ففي البداية
الإسلام سهل كثيراً أمر الزواج واعتبر الزنا جريمة قانونية تستحق أقصى العقوبات وأزالت الشريعة
الإسلامية التمييز بين البشر وهدم الفوارق بين الشعوب، بهذا فإن الزواج يزيل الحواجز ويقارب الأسر
وذلك من خلال المخالطة والمعاشرة، ويبقى رابطة شرعية بين كل من الجنسين، ولا تتم إلا في حدود
التي يرسمها المجتمع، ووفق المصطلحات التي يقرها كما يمكن القول: "أنه العلاقة التي أباحها المجتمع،
واعترف بها في عملية الاتصال الجنسي بين الرجل والمرأة قصد تكوين أسرة بشرط أن تتصف بقدر من
الاستمرار والامتثال للمعايير الاجتماعية وكذلك الدينية (مصطفى خشاب، 1981، ص. 94). لذا فقد
أقام الإسلام الزواج على رباط قوي المودة والرحمة فحفظ النوع الإنساني، ووجود النسل الصالح
وبالتالي المجتمع الصالح يكمن في حقيقة الزواج على ما شرع الله سبحانه وتعالى في القرآن الكريم.

وللزواج أهداف في الإسلام حيث أنه في واقعه ظاهرة من ظواهر التنظيم لفطرة أودعت في الإنسان، لهذا تم توضيح مشروعية النكاح في الكتاب والسنة، وكذلك حكم الزواج ما بين الوجوب والندب والحرام والمكروه والمباح إذ يكون الزواج واجباً إذا خاف الشخص الوقوع في الزنا يغلب على ظنه ذلك حيث صرحت لنا إحدى المبحوثات أن "الزواج برجل أجنبي خير من الرذيلة" (مقتطف من مقابلة، 2020).

فقد أكد الدين أن يكون الزوج مسلماً وملتزماً بشرائع الإسلام كلها في حياته فالمؤمن من لا يظلم زوجته، ويستحب مع الدين أن يكون من عائلة محترمة وطيبة ونسب معروف إذ تصرح لنا إحدى المبحوثات "أنا لا يهمني هذا النوع من الزواج المهم يكون له منصب عمل ، وحتى لا أبقى عانس" (مقتطف من المقابلة، 2020).

لقد رغب الإسلام في الزواج وحبب فيه لما يترتب على ذلك من آثار تعود بالنفع على الفرد والأسرة والجماعة، ومن حيث الفرد فإن الغريزة الجنسية تلح على صاحبها في إيجاد مجال لها، وإلا أدى عدم إشباع هذه الغريزة إلى الاضطراب والقلق النفسي، لكن وفق شروط حيث أن الوازع الديني يعتبر من أعظم ما ينبغي توفره في الزوجين، لذا ينبغي أن يكون الزوج مسلماً وملازماً بشرائع الإسلام كلها.

في حين قرّر الفقهاء بناءً على قاعدة وهي أنّ المسلمة لا ينعقد زواجها على غير المسلم، فإذا أسلمت الزوجة وزوجها بقي على دينه وإمتنع عن الإسلام يُفَرَّق بينهما، وكما حرّم الله تزوج المشركة، حرّم تزويج المشركين إستدلالاً بقوله تعالى: "ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا ولعبد مؤمن خير من مشرك ولو أعجبكم" (الآية 221، سورة البقرة).

فهذا الزواج لا تؤمن من عاقبته إذ يخشى على المسلمة أن تترك دينها متأثرة بزواجها المشرك والنساء عادةً يتبعن الرجال وفي هذا الصدد تصرح إحدى المبحوثات: لم يكن لدي الاختيار كنت أعيش في مشاكل وظروف عائلية سمحت لي بالاختيار لهذا النوع من الزواج ، وبالفعل تشكل لي عائقاً من ناحية الاختلاف في الديانة خصوصاً في شهر رمضان" (مقتطف من مقابلة، 2020)

ومن خلال الآية نرى أنه يحرم الزواج بين الفريقين المسلمين والمشركين، لقوله تعالى: "أولئك يدعون إلى النار والله يدعو إلى الجنة والمغفرة بإذنه".

يكون الزواج باطلا في الحالات الآتية:

أولا/ تُزوّج المسلمة من غير المسلم إذ تقول المبحوثة في هذا النوع من الزواج أنّه "يجلب العار للعائلة المسلمة المتمسكة بأخلاقيها الدينية على هذا الشيء الوالدين لم يرضوا بهذا الزواج ، فقط أردت التخلص من مشكل العنوسة"(مقتطف من مقابلة، 2020)، الذي أصبح يشكل حاجزا كبيرا خصوصا وأن مجتمعنا الجزائري يعاني من ارتفاع النسبة والسبب في ذلك الظروف المعيشية وتفاقم المشاكل الاجتماعية.

ثانيا/ تزوج الرجل بإمرأة ذات رحم مُحَرّم منه وبالتالي فإنّ بناء العلاقة الزوجية في الإسلام أو الاختيار للزواج يكون على أساسين هما "الدين والخلق" تقول مبحوثة أخرى "أنا أنصح كل الفتيات بتفادي هذا الزواج ، لأنه بصراحة يفتح أبوابا للمشاكل وخصوصا من ناحية الاختلاف في العادات والتقاليد(مقتطف من مقابلة، 2020)"، لأن تأثير نسق الضبط الاجتماعي على إختيار الزوج يكمن في مدى الإلتزام بالقواعد الشرعية لتكوين أسرة وينعكس ذلك الإلتزام في دوافع مواصفات التدين والخلق النبيل في الزوج. لا يصح زواج المسلمة من الكافر وبقائه على كفره بأي صورة من الصور، سواء كان من أهل الكتاب، أم ليس من أهل الكتاب لقوله تعالى: "ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن" فزواج المسلمة من غير المسلم غير جائز وهو باطل لقوله الله تعالى: "ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا"(عبد الرحيم سمارة، 2008، ص.82). بالتالي فإنه لا يحل على المسلمة هذا الزواج وذلك لأن للرجل حق القوامة على زوجته وعليها طاعتها وهذا معنى الولاية(محمد الجمل، 1988، ص.269)، فلا يحق للكافر أو المُشْرِك أن تكون له ولاية وسلطان على من تقول لا إله إلا الله محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم والدليل في ذلك: "يا أيها الذين آمنوا إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن الله أعلم بإيمانهن، فإن علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن إلى الكفار، لا هن حل لهم ولا هم يحلون لهن"(سورة الممتحنة، الآية 11).

ففي إطار الحديث على موانع الزواج، ورد النص في المادة 30 من قانون الأسرة المعدلة بالأمر 02-05 سنة 2005 على أنّه يُحرّم من النساء مؤقتا: المتزوجة، والمعتدة من طلاق أو وفاة، والمطلقة ثلاثا، ونصت في الأخير على أنّه يُحرّم زواج المسلمة بغير المسلم (عبد العزيز سعد، 2010، ص.55)، إذ أن المرأة المسلمة سواء الراشدة أو القاصرة يحرم عليها الزواج مع أي شخص غير مُسلم

(مسيحيًا، أو يهوديًا، أو بوديًا، أو مجوسيًا ما دام كافرًا) فإذا ترك دينه ودخل في دين الإسلام بشكل علني وشرع في ممارسة الشعائر الدينية يُصبح جائزًا على المسلمة أن تتزوج معه، ومن خلال كل هذا فإن إبرام عقد زواج المسلمة بغير المسلم يُعتبر عقدًا باطلاً وفاسدًا.

بالتالي يبقى الزواج عقد مقدس شرعه الله و ينبغي إتباع شروطه وأركانه لإقامة أسرة على أساس متين من الترابط والألفة بقصد الاستمرار وتنظيم الحياة الإنسانية ومنع الفوضى والاختلاط المشبوه وتحقيق الطهر والعفاف (بن حرز الله، 2007، ص.19).

2.4. الزواج من الناحية القانونية

اشترط القانون لعقد الزواج بعض الشروط التي لأبد تحقيقها كي يترتب على عقد الزواج أثره في الحياة العامة.

إن الزواج من الناحية القانونية عبارة عن "ميثاق شرعي يقوم على أسس من المودة والرحمة والسكينة تحلّ به العلاقة بين الرجل والمرأة ليس أحدهما مُحَرَّم على الآخر" (العزيز سعد، 2010، ص.55).

لقد نصت المادة الرابعة 04 من قانون الأسرة الجزائري على أن: "الزواج هو عقد يتم بين رجل وامرأة على الوجه الشرعي من أهدافه أسرة أساسها المودة والتعاون وإحصان الزوجين والمحافظة على الأنساب (قانون الأسرة الديوان الوطني، 2001، ص.06). وعلى هذا فإن الشروط القانونية يجب تحقيقها في عقد الزواج والالتزام بها أصبح جزء من العقد، ذلك لكي يكون لدى الزوجين ما يُثبتان به أنّهما زوجان عند إنكار وإنجاب الأطفال .

يعتبر الزواج وأحكامه من مواضيع الحياة الأساسية لأنه يمس جوانب مهمة كالتناسل وتجديد استمرار الأجيال وكنسج العلاقات الاجتماعية بما فيها علاقات القرابة والنسب التي تعطي مفهوم العصبية. إنّ عقد الزواج يُشكّل اللبنة الأساسية التي سيُقام عليها بُنيان الأسرة. ويُعتبر السبب الوحيد الذي يمكن أن يكون سندًا لإثبات النسب والحقوق والواجبات بين أطراف الأسرة، باعتبارها "سند توثيقي للواقعة المادية للزواج ويشكل وسيلة لإثبات الرابطة الزوجية" (بلخير سديد، 2009، ص.19)، ومن خلال هذا فإنّ المشرع الجزائري أخضع عقد الزواج على مجموعة من القواعد والأحكام الإدارية التي تضمن توثيقه وحفظه، حيث نصّ المشرع على أنّ "عقد الزواج يتم أمام الموثق أو أمام موظف

مؤهل قانونا" (المادة 18 قانون الأسرة الجزائري)، وهذا الموظف عليه مُراعاة الوثائق المطلوبة وأنداك توفر الرضا الصريح والشفهي بين الزوجين، إضافة إلى حضور شاهدين، وولي الزوجة وتوفير الصداق وغيرها إضافة إلى الإسلام للرجل الأجنبي وذلك قبل عملية العقد والتسجيل.

بالتالي فإن إجراءات عقد الزواج موزعة بين قانون الأسرة والحالة المدنية، فإذا كان عقد الزواج يعتبر في بعض التشريعات مُجرد إرتباط شخصين بين طرفين يستهدفان إقامة حياة مادية مُشتركة بقصد تبادل المساعدة والرعاية، وأنّه في بعض التشريعات الأخرى لا يُعتبر إلا مُجرد عقد لتنظيم العلاقات الجنسية ضمن مراسيم وأشكال بدائية أو قواعد تنظيمية، فإنّه من الممكن القول بأنّ عقد الزواج عند المسلمين لا يجوز أبداً تصوره على أنّه عقد شركة مساهمة بين ذكر وأنثى من أجل استثمار طاقتهما الجنسية أو بقصد إشباع رغباتهما، أو دوافعهما الغريزية ضمن إطار من الأشكال والقواعد التنظيمية وإنّما يجد تصوره على أنّه عقد معاهدة ذات "أبعاد دينية ودنياوية" تتعهد الزوجة بموجبها بإسعاد زوجها ويتعهد الزوج فيها باحترام كرامتها وذلك من أجل إقامة علاقة وفقاً لنظام اجتماعي وقانون وديني حيث تكون متجانسة ومُنسجمة وبالتالي يتصف هذا النظام بقدر من الاستمرار والامتثال للمعايير الاجتماعية والدينية. وبالتالي فإنّه ينطبق اسم الزواج على رابطة تقوم بين رجل وامرأة يُنظمها القانون أو العرف، وينشأ عن هذه الرابطة أسرة تترتب فيها حقوق وواجبات تتعلق بالزوجين والأولاد (عبد السلام الترماني، 1994، ص.10)

3.4. الزواج من الناحية السوسولوجية

إنّ الزواج من الناحية الاجتماعية إتحاد جنسي بين الرجل والمرأة إتحاداً يُعترف به المجتمع بواسطة إقامة حفل خاص حيث يُعرف بأنّه نظام اجتماعي مُعقد ويرجع هذا التعقيد حسب رأي موردوك Murdork إلى إختلاف نظم وصور وعناصر الزواج بدرجة واضحة بل ومتناقضة أحياناً على الرغم من بساطة التكنولوجيا في المجتمعات البدائية (الخولي، 1983، ص.52).

ومن خلال هذا فإنّ الزواج نظام اجتماعي يتصف بقدر من الاستمرار والامتثال للمعايير الاجتماعية وهو الوسيلة التي يعتمد إليها المجتمع لتنظيم المسائل الجنسية وتحديد مسؤولية صور التزاوج الجنسي بين البالغين.

فالعزاج كظاهرة اجتماعية مُقدسة أو نظام إلهي مقدس خلقه الله، وأكدته الشرائع السماوية والكتب المقدسة كأساس للحياة الإنسانية (حراز، 2007، ص.25).

لقد إهتم علماء الاجتماع سواء الغرب أو الشرق بظاهرة الزواج كنظام يتضمن تعاقدًا من أجل تكوين عائلة جديدة وتتخذ هذه الأخيرة أشكالاً مختلفة باختلاف عدد الأشخاص، وعمومًا فإن الناس يتزوجون لأنّ الزواج هو "النمط الاجتماعي" الذي يجد قبولاً واسعاً ومشروعية لإقامة علاقة بين الجنسين، كذلك التعاون من أجل الإبقاء على الحياة والقيم المتشابهة والحياة المنزلية كل هذا يجذب الأفراد نحو الزواج (زكي بدوي، 2011، ص. 279).

ويشترط في الرابطة لكي تكون زواجًا أن تتم تبعًا للشروط التي تحددها العادة أو القانون مهما كان شكل هذه العادات أو هذه القوانين والتي تتطلب موافقة الطرفين نفسيهما أو موافقة الوالدين تقول إحدى المبحوثات "والدتي مطلقة ولا تعلم بهذا الزواج" (مقتطف من مقابلة، 2020)، ومن خلال تحليلنا لما سبق تبين أنّ الزواج لم يظلّ على مفهوم الاقتران بين شخصين على سنة الله ورسوله، أمّا من ناحية الاختيار للزواج فمن الملاحظ أنّ الأبناء يرغبون بالاختيار بأنفسهم ولا علاقة للأولياء بذلك لأنها حياتهم الخاصة فظاهرة الزواج تغيرت سواء من ناحية إحيائها وناحية الاختيار للزواج.

بهذا فإنّ الزواج يُعتبر أساس تكوين الأسرة وكل فرد يسعى إلى البحث عن شريك حياته من أجل مواصلة نسله، وهكذا يكون الزواج الرابطة الوحيدة لسير الأجيال، كما تستخدم هذه الكلمة للدلالة على أنّها "مؤسسة اجتماعية" وعلاقة تعترف بها التقاليد والشرائع وتفترض عددا من الحقوق والواجبات لأطراف العلاقة" (فراج، 1988، ص.12).

لذا الزواج هو من أهم النظم البُنوية التي تُؤثر في إستمرارية وفاعلية البناء الاجتماعي للمجتمع والأساس الجوهري في بناء أول خلية وفقا لمعايير محددة ويخضع في نشوئه لتقاليد وأعراف ترتبط بعقيدة الجماعة وسلوكها الاجتماعي والأخلاقي، وبالتالي فإنه نظام يتصف بقدر من الاستمرار والامتثال لمختلف هذه المعايير سواءً الاجتماعية أو الدينية، والحكمة من الزواج وفوائده تنظم الغريزة والفطرة والرغبة في إبقاء النسل وإضفاء المحبة والمودة والألفة بين المجتمعات (رضا كحالة، 1984، ص.10)، فأكثر من نصف العيّنة يجدن بأنّ الزواج هو زوج وإنجاب أولاد للابتعاد عن كلام المجتمع فما صرّح به

هؤلاء قد دلّ على اختلاف مفاهيم هذه العلاقة الشرعية بالنسبة لكل واحد منهم وكان تصريحهم الزواج ومسؤولية وعلاقة بين اثنين، الزواج بالنسبة للرجل والمرأة ترك ذرية، والزواج رجل وأولاد.

5. أسباب زواج المرأة الجزائرية بالأجنبي غير المسلم

إنّ محاولة إسناد زواج المرأة الجزائرية بالأجنبي غير المسلم ترجع لعدة عوامل معينة ليس من السهل قبولها، فالإنسان يتعرض في مراحل حياته إلى عوامل عديدة تشكل شخصيته واتجاهاته، ومن هذه العوامل نذكر:

- تأثير الثقافات الغربية: لا شك أنّ للثقافات الغربية والأنساق المعيارية للمجتمع أو الجماعات المختلفة داخل المجتمع تأثير على تنمية الاتجاهات السلوكية نحو الزواج، فالثقافة الغربية الخاصة بعقد الزواج تتكون من خلال عناصر متشابكة مع الثقافة السائدة في المجتمع، وتلعب وسائل الإعلام دورًا مميّزًا في تشكيل هذه الثقافة، وهو ما تبرزه الإعلانات حول عروض الزواج من الجنسين .
- إنّ القلق الذي أصاب المجتمع الجزائري من هذه الظاهرة مبررًا ويُمكن الإشارة إلى وجود ثقافة عالمية تُحاول اختزال الزمان والمكان لتجعل من العالم قبيلة واحدة تتكلم لغة واحدة.
- قصور واضح في الدراسات الإسلامية لإستجلاء الشريعة نصًّا وروحًا، وتقديم المنهج الوسطي الذي يحتوي على ثقافة الوئام، وتكوين جيل قوّي يفهم أمور دينه ودُنياه مما نتج عنه انفصام بين التعليمين الديني والدنيوي.
- تعتبر المرأة نفسها هي أحد العوامل الرئيسية لبعض أنواع الممارسات، وذلك لتقبلها للاضطهاد وتسامحها مما يجعل الآخرين يتمادون ويتجرؤون أكثر وقد تتجلى هذه الحالة عند فقد المرأة من تلتجأ إليه أو من يقوم بحمايتها.
- الفقر المدقع في أكثر البلاد العربية في وسائل الثقافة أضف إلى التخلف التنموي الذي يجر موكب الفقر والبطالة وانسداد الأفق بالنسبة لملايين الشباب، وقد نشأت عن هذه السمات انساقًا اجتماعية واقتصادية وتربوية غير قادرة على إشباع حاجات الأفراد داخل المجتمع، وإخلال الأمة بمجموعها في مكانتها لتشكّل فضاء محترمًا له مميزاته وخصائصه، مُنفتحًا ومُتواصلًا مع

الفضاءات الثقافية الأخرى ، ممّا يُشير إلى وجود خلل ما في التمثيل السلوكي للتراث في الظروف الراهنة في التواصل مع مزيج القيم الذي تقترحه المعاصرة على الذات القابلة .

- إنكماش الإجهاد الفقهي، ممّا نتج عنه عجز الفقهاء عن مواكبة مستجدات العصر في المعاملات وحتى العبادات.

- ومن بين الأسباب الثقافية نذكر منها الجهل بالحقوق والواجبات، وعدم معرفة كيفية التعامل مع الآخر وعدم إحترامه، وهذا الجهل قد يكون من الطرفين (المرأة والرجل)، فجهل المرأة بحقوقها وواجباتها من طرف وجهل الآخر بهذه الحقوق يدفع المرأة إلى إختيار شريك للحياة من ثقافة غريبة.

- تأثير العوامل الإقتصادية على التحرر من السلطة الأبوية ،فقد كشفت الدراسات النفسية والإجتماعية عن وجود علاقة بين البطالة والتوترات الأسرية والضغوطات، ممّا ينتج عنه سوء الأحوال الإقتصادية للأسرة ،ويؤثر على صحة العامل وأسرته ويعرضهم لضغوط وعصبية ممّا يؤدي إلى التفكك الأسري، كما يُعدّ الطلاق التعسفي شكل من أشكال تمرّد المرأة على الضبط الإجتماعي وإعادة زواجها من دون حضور الولي أو طلب موافقتهم على الزوج الذي اختارته.

خاتمة

من خلال دراستنا هذه تبين أنّ هناك عوامل مُفسّرة لخروج المرأة عن الثقافة الجزائرية من العادات، والتقاليد والأخلاق والقانون وغيرها من الضوابط الاجتماعية والقيم الأصيلة التي تحكم المجتمع تكمن في: التطورات النوعية التي مست البنى الثقافية والفكرية للأفراد والجماعات خاصة في المراكز الحضرية و المَدَن الكبرى ممّا أدّى إلى تغيير بُنية الزواج وأعرافه ومقاييسه بحيث لحقها التطور والتبدّل تحت مفاعيل تطور الوعي، وتطور نمط العلاقة بين الرجل والمرأة، حيث شهد ارتفاع عدد المتزوجات بالأجانب نظرا لتأثير الثقافات الغربية من خلال عامل التقنيات الحديثة، عامل القنوات الفضائية، عامل الانترنت كسر هذه الجدران وأصبح التعارف عبر الانترنت لما فيها من آثار سلبية على حياة الأفراد ونشأتهم خاصة نساءنا المُسلمات، وبالتالي فإنّ تقدم وسائل المواصلات وزيادة سرعتها أحدث تغيرات عديدة على أسلوب الاختيار للزواج.

إنّ مُجتمعنا يعيش مرحلة إنتقالية تنطوي على التداخل بين التقليدي والحديث سواء من ناحية القيم والعادات الاجتماعية السائدة أو الثقافية وغيرها، حيث إتسعت ظاهرة زواج المُسلمة من غير المُسلم مع قُدم الشركات الأجنبية إلى الجزائر، إلّا أنّ هذا النوع من الزواج أصبح يواجه المشكلات العويصة مما قد يؤدي إلى تحطيمه وانحلاله، لهذا نجد أن نسبة الطلاق مرتفعة لأن أكبر المشكلات المواجهة مشكلة الدين بالدرجة الأولى، فلا يحلّ على المُسلمة هذا الزواج لأنّ للرجل حق القوامة على زوجته وعلّمها طاعته، ولا يحقّ لكافر أو مشرك أن تكون له ولاية وسلطان على من تقول لا إله إلا الله، محمد رسول الله.

الملاحق

جدول 1

الخصائص السوسيوديموغرافية للمبحوثات

مجمع البحث	السن	المهنة	الوسط الأسري	المستوى التعليمي	طبيعة السكن	عدد الأطفال
الحالة الأولى (متزوجة برجل إيطالي)	42 سنة	حلاقة	نوعية	الرابعة متوسط	فردى	1
الحالة الثانية (متزوجة برجل فرنسي)	39 سنة	عاملة بمحل تجاري	ممتدة	البكالوريا	فردى	2
الحالة الثالثة (متزوجة برجل إيطالي)	40 سنة	أستاذة التعليم المتوسط (اللغة الإنجليزية)	نوعية	شهادة الليسانس	تسكن مع العائلة	1
الحالة الرابعة (متزوجة برجل ألماني)	36 سنة	ماكينة بالبيت	نوعية	الثانية متوسط	مع العائلة	1
الحالة الخامسة (متزوجة برجل فرنسي)	28 سنة	ماكينة بالبيت	نوعية	الثالثة ثانوي	مع العائلة	2
الحالة السادسة (متزوجة برجل فرنسي)	37 سنة	ماكينة بالبيت	ممتدة	الأولى متوسط	فردى	0
الحالة السابعة (متزوجة برجل تركي)	40 سنة	عاملة بمحل الحلاقة	نوعية	الثالثة ثانوي	فردى	1

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية بمنطقة سيدي بلعباس سنة 2020

قائمة المراجع والمصادر

1. بومخلوف محمد وآخرون، (2008). واقع الأسرة الجزائرية والتحديات التربوية في الوسط الحضري (القطيعة المستحيلة)، (ط.1). دار الملكية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر
2. أستيتية دلال ملحس، (2008). التغير الاجتماعي والثقافي ، (ط.2). دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن
3. محمد عبد الرحمن عبد الله، (2008). علم الاجتماع النشأة والتطور، (د.ط.). دار المعرفة الجامعية الإسكندرية
4. ربيع محمود، (1978). مناهج البحث، مطبعة بغداد العراق
5. المعايطة خليل عبد الرحمن، (2007). علم النفس الاجتماعي، دار الفكر للنشر والتوزيع، (الأردن).
6. خشاب مصطفى، (1981). دراسات في علم الاجتماع العائلي، (ط.1) دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت
7. دكار أحمد، الزواج والطلاق، في الشرعية والقانون والعرف، (د.ط.) دار الغرب للنشر والتوزيع، وهران
8. عبد الرحمان إبراهيم إبراهيم، (1999). الوسيط في شرح قانون الأحوال الشخصية (الزواج)، (ط.1) مكتبة الثقافة للنشر والتوزيع.
9. محمد الجمل إبراهيم، (1988). فقه المرأة المسلمة (عبادات، معاملات)، (د.ط.)، مكتبة رحاب.
10. عبد العزيز سعد، (2010). قانون الأسرة الجزائري في ثوبه الجديد (الزواج، الطلاق)، (ط.4) دار هومة للطباعة والنشر الجزائر.
11. بن حرز الله عبد القادر، (2007). الخلاصة في أحكام الزواج والطلاق في الفقه الإسلامي وقانون الأسرة الجزائري، (ط.1)، دار الخلدونية للنشر.
12. نصر سليمان وآخرون، (2005). أحكام الخطبة والزواج في الشريعة الإسلامية، (ط.1)، دار الفجر للطباعة والنشر الجزائر.
13. سديد بلخير، (2009). الأسرة وحمايتها في الفقه الإسلامي والقانون الجزائري، (ط.1)، دار الخلدونية للنشر والتوزيع.
14. المادة 18 قانون الأسرة الجزائري
15. الترماني عبد السلام، (1994). الزواج عند العرب (في الجاهلية والإسلام)، (ط.1)، مطابع الرسالة الكويت
16. الخولي سناء، (1983)، الزواج والعلاقات الأسرية، (د.ط.)، دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت
17. حراز عبد الحميد، (2007)، الزواج وبناء الأسرة في الإسلام، (ط.2)، دار الشهاب الجزائر
18. بدوي أحمد زكي، (2011)، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، مكتبة لبنان
19. فراج أحمد، (1988). أحكام الزواج في الشريعة الإسلامية، (د.ط.)، الدار الجامعية، بيروت.
20. عمر رضا كحالة، (1977)، الزواج، (ط.3). مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر